PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(11) : 2156-2163
ISSN:1553-6939

The negative impact of inadequate housing on public health

Leila SALEM[1]
[1]Professor Lecturer B., Faculty of Law and Science of Politics, DjillaliLiabes University of SidiBel Abbes (Algeria).
The E-mail Author: leila.salem@univ-sba.dz
Received: 05/2024 **Published: 11/2024**

Abstract:
Inadequate housing has a direct impact on the quality and safety of individuals' health. One aspect of this negative impact is that most inadequate housing lacks effective waste disposal methods, leading to adverse effects on health prevention and the spread of many infectious diseases. In addition, if the housing itself is a source of continuous noise or lacks the technical capacity to mitigate external noise sources, this further exacerbates health problems. The presence of carcinogenic materials such as asbestos in prefabricated housing transforms these dwellings from havens of comfort and safety into sources of health risks.
This situation highlights a shortcoming in the state's urban design and planning policies, which have not adequately addressed health and environmental aspects. Aesthetic considerations and green spaces are also essential for the psychological health of individuals. Consequently, this neglect of quality in favour of quantity has resulted in an increased focus on simply meeting the growing demand for housing, whether it is adequate or not.
Keywords: Adequate housing, inadequate housing, public health, implications.

التأثير السلبي للسكن غير اللائق على الصحة العمومية

سالم ليلى[1]
[1]أستاذة محاضرة ب، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر).

الملخص:
تؤثر السكنات غير اللائقة بطريقة مباشرة على نوعية وجودة السلامة الصحية للأفراد، ومن أوجه هذا التأثير السلبي أن معظم السكنات غير اللائقةتتصف بقلة الوسائل الفعالة للتخلص من النفايات مما ينجر عنه التأثير السلبي على الجانب الوقائي الصحي وانتشار العديد من الأمراض المعدية، أو إذا كان السكن في حد ذاته مصدر للضجيج المستمر أو لم تكن له القدرة التقنية على التقليل من مصادر الضجيج الخارجية، إضافةً إلى واقع احتواء السكنات الجاهزة على مادة الأميونت المسرطنة، ففي هذه الحالة يتحول السكن من ملاذ للراحة والطمأنينة إلى مصدر للخطر الصحي.
وهو ما يؤخذ على الدولة – وفق ما تم انجازه في الواقع- في سياستها في تصميم وتخطيط المدن عدم اهتمامها بالأبعاد الصحية وكذا بالأبعادالبيئية، حيث يعتبر المظهر الجمالي والمساحات الخضراء كذلك عنصر من عناصر السلامة الصحية النفسية للفرد، وبالتالي نتج عن ذلك إهمال للنوعية مقابل الاهتمام المتزايد بالكمّ فقط لمواجهة الطلب المتزايد على السكن بغض النظر عن كونه لائقا أم لا.
الكلمات المفتاحية: سكن لائق، غير لائق، صحة عمومية، تأثير.

مقدمة:
يعتبر الحق في سكن لائق من الحقوق المسلم بها في القانون الدولي لحقوق الانسان لضمان الحصول على مستوى معيشي مناسب لكل فرد، ورغم ذلك وحسب احصائيات الأمم المتحدة لحقوق الانسان سنة 2010فإن أزيد من مليار شخص على مستوى العالم لا يتمتعون بسكن لائق، ويعيش الملايين منهم في ظروف تهدد حياتهم أو صحتهم، في أحياء فقيرة، عشوائية، أو في ظروف أخرى لا تراعي حقوقهم الإنسانية وكرامتهم.[1]

[1]- المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، الأمم المتحدة حقوق الانسان، صحيفة الوقائع رقم 21، التنقيح 01، جوان 2010، ص 01.

في حين أن الاعتراف الرسمي دوليا بحق كل فرد في سكن لائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب تم بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 في المادة 25 البند 01 منه، ثم تم تأكيده صراحةًفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966 في المادة 2 البند 01 منه.[1]

وبدايةً من هذا التاريخ اعترفت عدة معاهدات دولية متعلقة بحقوق الإنسان سواء صراحةً أو أشارت إلى الحق في السكن اللائق أو إلى بعض عناصره، مثل حماية مسكنالفرد وخصوصيته. والملاحظ أن الالتزام باحترام الحق في السكن اللائق يطبق في كل الدول،باعتبار أن كل دولة لابد أن تكون قد صادقت على واحدة على الأقل من هذه المعاهدات الدولية التي تشير إلى الحق في السكن اللائق والتزمت بحماية الحق في السكن اللائق من خلال إعلانات أو خطط عمل أو وثائق ختامية لمؤتمرات دولية.[2]

وبدورها، اعترفت الجزائر بما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 بموجب دستور سنة 1963[3]،كما صادقت علىالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966، بموجب مرسوم رئاسي رقم 89-67.[4]

كما يعتبر الحق في السكن من الحقوق المحمية دستوريا في الجزائر بموجب دستور سنة 1996 ابتداءً من التعديل الدستوري لسنة 2002 ووصولا إلى التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020، الذي اعترف في المادة رقم 63 منه بحق الفرد في السكن، وبواجب الدولة على السهر على توفير السكن خاصةً للفئات المحرومة.

لكننا نلاحظ انطلاقا من نفس المادة أن الدستور كفل حق الفرد في سكن دون أن يلتزمبحقه في سكن لائق، وبالتالي يكون واجب الدولة هو السهر على توفير سكن للفئات المحرومة دون أن تلتزم دستوريا بتوفير سكن لائق لهم، وهو يضع الدولة بين ضفتيّ التزامها الدستوري بتوفير مجرد سكن وبين التزامها الدولي بتوفير سكن لائق.

ومن المسلم به أن السكن هو أكثر بكثير من مجرد مأوى ومكان للإقامة،باعتباره يشكل مكانًا للحياة يجمع بينالحياة الاجتماعية والمناسبات، مكان يمكن الإبداع فيه بجميع أنواع المشاريع، مكان للراحة من المتاعب والضغوطات،وكذا مكان لقضاء الوقت والاستمتاع. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هذه الأنشطة بشكل كامل إلا إذا كان مكان الإقامة يوفر بيئة مناسبة وآمنة وصحية. لأن حالة وجودة السكن لها تأثير كبير على صحة شاغليه. وبالتالي تؤثر هذه الجودة على جميع الأنشطة التي يقوم بها الفرد[5]، داخل سكنه أو خارجه على حدٍّ سواء.

حيث نلمس هنا حالة التأثير بين جودة السكن وبين صحة الأفراد القاطنين بها، سواء الصحة الجسدية أو النفسية، لهذا سنعمل من خلال هذا المقال على الوقوف على مفهوم السكن غير اللائق، وعلى مدى تأثيره على مستوى الصحة العمومية في الدولة، مما قد يكلف هذه الأخيرة تكاليف إضافية لمواجهة الآثار السلبية التي قد تنتج عن شغل سكنات غير لائقة لمدة زمنية طويلة.

فإلى أي مدى قد يصل تأثير شغل السكنات غير اللائقة على صحة الفرد، وبالتبعية على الصحة العامة؟

المحور الأول: مفهوم السكن غير اللائق

يتطلب التعرف على مفهوم السكن غير اللائق، تحديد أولا تعريف السكن غير اللائق ثم تحديد المعايير التي تجعل منه سكنا لائقاً، لأن غياب هذه المعايير يجعل منه سكنا غير لائق، فتحديد مضمون السكن غير اللائق يتم باعتماد التعريف السلبي عبر تحديد مضمون السكن اللائق.

أولا- تعريف السكن غير اللائق

نعني بمصطلح سكن**لغةً**سَكَنَ، يسكن، فهوم ساكن، فكلمة سكن مأخوذة من السكينة أي السلام بمعنى " المكان الذي يوفر السكينة والسلام لشاغليه". ومن هنا أخذ المسكن معناه بأنه: " إقامة مهيأة للناس في مجتمع معين، وهو الذي يؤمن استقرار الحياة للناس"[6] بحثا عن السكينة والطمأنينة.

والسكن غير اللائق بهذا المعنى، يقصد به السكن الذي لم/ ولا يحترم الشروط والمقاييس القانونية والتقنية للتعمير، مهما تغيرت تسميات وأشكال هذا النوع من السكن كالسكن الفوضوي، السكن القصديري، سكن عشوائي، سكن هش، سكن عتيق أو آيل للسقوط...

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، الأمم المتحدة حقوق الانسان، صحيفة الوقائع رقم 21، التنقيح 01، جوان 2010، ص 01.

[3]- أكدت الجزائر على التزامها بما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسانبموجب دستور سنة 1963 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1963 جريدة رسمية عدد 64،مؤرخة في 10 سبتمبر 1963.

[4]- صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافيةبموجب مرسوم رئاسي رقم 89-67 مؤرخ في 16 ماي1989 يتضمن الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، جريدة رسميةعدد 20،مؤرخة في 17 ماي 1989.

[5]- Maï PAULUS : Le logement, un facteur aggravant l'état de santé, Analyse Esenca 2023, Bruxelles, p.03.

[6]- بوساحة نسيمة، بغريش ياسمينة، انعكاسات نمط السكن الاجتماعي على جودة حياة الأسرة – مدينة علي منجلي الجديدة نموذجا- مجلة العمارة وبيئة الطفل، مجلد 08 (عدد01) 2023، ص41.

حيث أن غياب عدة عوامل مؤثرة ومساهمة في حفظ كرامة ورفاهية وصحة شاغلي السكن تجعل منه بيئة معيشية تؤثر سلبا على الفرد من كل النواحي خاصة من الناحية الصحية.[1]

ثانيا- معايير السكن اللائق

إن تحديد مفهوم "لائق" في هذه الحالة يتوقف على تبيان مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، وكذا المناخيةالمشتَرَكة بين الدولوالواجب توافرها،وإن كان مستوى وحدّة توافرها يختلفان من دولة إلى أخرى، غير أن السكن يجب أن يستوفي على الأقل أدنى المعايير الآتي سيأتي ذكرها وإلا اعتُبر سكناً غير لائق.

ويقصد بهذه المعايير مجموع المقاييس والاعتبارات التي تم صياغتها وإنجاز وحداتها طرف المهتمين بشؤون العمارة والسكن، والتي يستوجب مراعاتها أثناء عمليتي تصميم السكنات، وذلك بغرض ضمان الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمجتمع، وتوفير فضاء سكني لائق لحياة إنسانية كريمة من أجل الوصول إلى أقصى درجات الإشباع السكني[2] اللائق.

تتمثل أهم هذه العوامل حسب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في:

01/أمن الحيازة:ويقصد به الضمان القانوني لحيازة المسكن،ويقصد بهذا الضمان عدم تعرض أي فرد في تمتعه بالسكن الذي يستغله، وهذا من خلال توفير الحماية القانونية من الإخلاء القسري والتهديدات الأخربغض النظر عن نوع الحيازة[3]، إذ أن حيازة سكن قد تتخذ أشكالا متعددة كالإيجار والسكن التعاوني، وحيازة السكن من قبل مالكه[4]، ففي كل الأحوال ينبغي أن يتمتع كل حائز بدرجة من الأمن في حيازته للسكن.

حيث لا يكون السكن لائقا إذا لم يكن شاغلوه يتمتعون بدرجة من أمن الحيازة تضمن لهم الحماية القانونية من عمليات الإخلاء القسري والمضايقات والتهديدات.[5]

فالحق في سكن لائق ليس مرادفاًللحق في الملكية،إذ يُعتقد أحياناً أن الحق في السكن اللائق مساوٍ للحق في الملكية،في حين أن الحق في السكن اللائق أوسع نطاقاً من الحق في الملكية لأنه يتناول حقوقاً ليست لها صلة بالملكية، القصد منها هو ضمان أن يكون لكل شخص مكان يتصف بالأمـان والأمن ليعيش فيه بسلام وكرامة، بما في ذلك الأفراد الذين ليست لهم ملكية.

وعلى هذا الأساس، يعتبر أمن الحيازة معيارا أساسيا في تعريف الحق في السكن اللائق بعيدا عن حق الملكية، فالمقصود هنا هو حماية حائز السكن بغض النظر عن كونه مالكا له أم لا.

لهذا فإن القول بأن الحق في سكن لائق يقتصر فقط على المتمتعين بحق الملكية قد يؤدي في الواقع إلى انتهاكات للحق في السكن اللائق، وحرمان بعض الفئات من التمتع بحقها في السكن اللائق.

02/ الصلاحية للسكن:يشترط في السكن أنيكون صالحا للسكن فيه نظرا لأهمية صلاحية السكن من حيث المساحة، الموقع، توفير الخدمات، كمعيار لوصفه سكنا لائقا؛ وهو ما بينته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باشتراطها أن يتوفر السكن الصالح للسكن على:المساحة الكافية، بمعنى أن توفر مساحة السكن الحيز المناسب لساكنيه[6]. إضافة إلى القدرة على الحماية من مختلف العوامل الطبيعية الخارجيةكدرجات الحرارة المنخفضة أو المرتفعة، الأمطار والرياح... وغير ذلك من العوامل الطبيعية التي تهدد صحة الأفراد.

وبهذا، لا يكون السكن لائقاً إذا لم يوفر حيزا مكانيا كافياً، وإذا لم يضمن كذلك السلامة الجسدية من مختلف العوامل الطبيعية.

---

[1]- فتيحة نسرين مصابيح، الحق في السكن اللائق بين المعايير الدولية والسياسة العمومية، مجلة التعمير والبناء المجلد 05، العدد 01، العدد التسلسلي 15، جوان 2022، ص44.

[2]- شوقي قاسمي، مسكن الأزمة وأثره على جودة الحياة الأسرية في الجزائر، السكن الجماعي نموذجا، المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، ص191.

[3]- يعرف الاخلاء القسري وفقا للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأنه: " نقل الأفراد والأسر و/أو المجتمعات المحلية، بشكل دائم أو مؤقت، ضد مشيئتهم من البيوت و/أو الأراضي التي يشغلونها، دون إتاحة سبل مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية أو إتاحة إمكانية الحصول عليها...".

انظر التعليق العام رقم 07 لسنة 1997، فقرة 03، بشأن الحق في السكن، حالات إخلاء المساكن بالإكراه، للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[4]- فتيحة نسرين مصابيح: مرجع سابق، ص 46.

[5]- المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، مرجع سابق، ص 03-04.

[6]- بعد الارتفاع الرهيب والمستمر في تكاليف البناء، دفعت منظمة الصحة العالمية باتجاه تحديد الحد الأقصى لما يمكن أن تكون عليه مساحة الشقة الواحدة لأسرة يتراوح تعدادها ما بين .3-.5 أفراد بـــ 125 متر مربع، وهو التحديد الذي تم بغرض ترشيد استخدام الأرض كأحد عوامل الإنتاج.

انظر: شوقي قاسمي، مرجع سابق، ص 192.

03/ توفر الخدمات الضرورية والمرافق الأساسية: ويقصد بالخدمات والمرافق الأساسية توفير خدمات متعلقة بالصحة، الأمن، الراحة، والبيئة النظيفة، بحيث ينبغي أن يتاح لكل شاغل سكن إمكانية الحصول بشكل مستمر على مستلزمات الحياة[1] مثل المياه الصالحة للشرب، قنوات تصريف المياه، الانارة والتدفئة، تهيئة الطرق، مساحات خضراء، مرافق الأمن...
وبهذا المفهوم، فالحق في السكن اللائق يشمل ضمان إمكانية الوصول إلى خدمات كافية ومتكيفة مع احتياجات شاغلي السكن والتي تضمن لهم مستوى من الرفاهية تتناسب واحتياجاتهم المادية والنفسية.
ولا يقصد بأي حال من الأحوال بالحق في سكن لائق أن يكون هيكل المسكن وحده لائقاً، إذ يجب تكون هناك أيضاً إمكانية للوصول بشكل مستدام ودون تمييز إلى المرافق الأساسية للصحة والأمن والراحة والغذاء والطوارئ.[2]
وبمفهوم المخالفة، لا يكون السكن لائقاً إذا كان شاغلوه محرومون تماما أو كان صعب عليهم الوصول إلى التمتع بخدمات المرافق الأساسية والضرورية لحياة كريمة.
04/ سكن لائق من حيث الموقع: حتى يكون السكن لائقاً، يجب أن يكون في موقع ملائم يتيح إمكانية الاستفادة من القرب من المرافق الأساسية للحياة كالمرافق التعليمية، الصحية، النقل، والخدمات الاجتماعية كالأسواق ومراكز التسوق لتوفير الاحتياجات المعيشية الضرورية من مأكل وملبس...
ويعد موقع السكن بدوره عاملاً حاسماً في ضمان إمكانية وصول الأطفال إلى خدمات رعاية الطفل، والمدارس، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات، فإذا كانت السكنات بعيدة عن المدارس، أو كان النقل غير موجود أو مكلفاً جداً، صار من الصعب على الأطفال الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية[3]. لهذا نرى أن موقع السكن إذا كان هو السبب في حرمان الطفل من خدمة أساسية كالتعليم والصحة وحتى اللعب، ففي هذه الحالة يتحول السكن إلى عبئ وليس سكنا لائقاً.
وعلى هذا الأساس، أعطت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية بالغة لموقع السكن سواء كان في المدن أو في المناطق الريفية، حيث بينت أن السكن يجب أن يكون في موقع يتيح للمقيمين فيه الإمكانيات التالية[4]:
01- الاستفادة من خيارات العمل، وفي هذه الحالة أشارت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مناسبات مختلفة إلى المشقة التي يتكبدها بعض الأشخاص جراء بعد المسافة بين أماكن عملهم ومساكنهم، معتبرة أن الدول التي لا تحترم شرط الموقع في السكن اللائق مخالفة لأحكام العهد ومنتهكة لالتزاماتها الناشئة عنه.[5]
02- الاستفادة من خدمات المرافق الضرورية كالرعاية الصحية، المدارس وغيرها من المرافق[6]...
03- ألا يكون المسكن في موقع ملوث أو في موقع قريب جدا من مصادر التلوث التي تهدد الحق في الصحة.[7]
05/ الملاءمة من الناحية الثقافية: اعتبرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " "الملاءمة الثقافية للسكن" من العناصر الأساسية لمفهوم السكن اللائق، بحيث يجب أن يتسم هذا الأخير باحترام ومراعاة التعبير عن الهوية الثقافية وأساليب الحياة من خلالتوفر الأسس التالية:[8]
- أن تتيح طريقة بناء السكنات ومواد البناء المستخدمة والأسس الداعمة لها إمكانيات التعبير على نحو مناسب عن الهوية الثقافية والتنوع في المسكن.
- أن تكفل الأنشطة الموجهة نحو تطوير أو تحديث قطاع الإسكان عدم التضحية بالأبعاد الثقافية للإسكان، بل يفضل توفير المعدات التكنولوجية الحديثة للحفاظ على الهوية الثقافية.
والمبدأ العام الذي دفع اللجنة إلى إعطاء مفهوم السكن اللائق بعدا ثقافيا هو أن البناء التقليدي في أي دولة من الدول يعكس بنية وطبيعة المجتمع ذاته، فالقيم الثقافية والدينية والحضارية والاجتماعية تحكم نمط السكن وأشكال المعمار في الدول، لذلك فإن عدم أخذ

---

[1]- فتيحة نسرين مصابيح: مرجع سابق، ص 46.
[2]- المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، مرجع سابق، ص 09.
[3]- المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، مرجع سابق، ص 21.
[4]- التعليق العام رقم 04، فقرة 08/و، للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متعلق بالسكن الملائم.
http://hrlibrary.umn.edu/arab/GC4.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 جانفي 2024
[5]- محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الانسان – الحقوق المحمية - الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 01، 2007، ص351.
[6]- التعليق العام رقم 04، فقرة 08/و، للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
http://hrlibrary.umn.edu/arab/GC4.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 جانفي 2024
[7]- التعليق العام رقم 04، فقرة 08/و، للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
http://hrlibrary.umn.edu/arab/GC4.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 جانفي 2024
[8]- محمد يوسف علوان، محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الانسان – الحقوق المحمية - الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 01، 2007، ص351.

هذا الأمر في الحسبان عند توفير السكن قد يؤدي إلى إنكار النمط الثقافي للمجتمع وإلى توهين البناء التقليدي لأي مجتمع من المجتمعات.[1]

وهو ما يمكننا التعبير عنه بـــ "الهوية الثقافية للسكن"، والذي يعبر عن ثقافة مجتمع ككل، ويعكس تطوره الحضاري والفكري والثقافي، فما يكون سكنا ملائما في منطقة معينة لا يكون ملائما في منطقة أخرى لأنه لا يعبر عنها ثقافيا، ولعل أبرز مثال الآثار التي اكتشفت والتي تعكسكل منها حقبة زمنية وهوية مجتمع، وكذلك السكنات في منطقة بني مزاب بصحراء الجزائر التي لا يختلف اثنان عن كونها سكنات ملائمة فكريا وثقافيا وعرفيا تعكس شخصيات شاغليها، بينما نطرح التساؤل عن البنايات التي يتم تشييدها مؤخرا في مختلف صيغ الإسكان التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لحل أزمة السكن، هل هي ملائمة ثقافيا لمجتمعنا؟

06/المعايير النفسية والصحية للسكن اللائق: حددت منظمة الصحة العالمية مجموعة من المعايير تمثلت في مجموعة من الاحتياجات والمتطلبات النفسية والصحية الواجب توافرها في أي سكن حتى يرقى إلى مستوى سكن لائق، تتمثل في[2]:

- الاحتياجات الجسدية: وتتمثل في قدرة السكن على المحافظة على درجة حرارة مناسبة لجسد الانسان، وعلى نظافة وإضاءة كافية، والوقاية من الضوضاء، وكذا توفير أماكن لعب للأطفال؛
- الاحتياجات النفسية: من خلال توفير جو من الخصوصية الأسرية، والمناظر الجمالية للسكن وللحي؛
- الوقاية من الأمراض: عبر توفير قنوات مياه صحية، والحماية من تلوث المحيط ومن الحشرات؛
- الوقاية من الحوادث: وذلك من خلال اتخاذ تدابير احتياطية حتى لا يتعرض شاغلي السكن للحوادث كالحرائق والتسمم بالغاز والسقوط...[3]

وعلى ذلك، فإن السكن الذي يحافظ على درجة الحرارة المناسبة، والاضاءة والتهوية،ويوفر جودة النوافذ والشرفات، وساحات خضراء في السكنات وفي الساحات المجاورة لها، ويوفر كذلك وسائل الأمان ومنافذ الخروج في حالة الخطر، فيعتبر سكنا لائقا لأنه استطاع أن يجمع بين العواملالمساهمة في راحة شاغل السكن النفسية والصحية.[4]

07/ **قدرة شاغل السكن على تحمل التكاليف:** لا يكون السكن لائقاً إذا كانت تكاليفه تهدد تمتع شاغليه بحقوق الإنسان الأخرى أو تمس بها.[5]

ومما لا شك فيه أن تكلفة المسكن تؤثر بصورة كبيرة على حصول الفرد على سكن لائق، وقد وضحت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعيار الذي يمكن من خلاله تحديد التكلفة المعقولة للسكن اللائق والمتمثل بألا تنطوي التكاليف الشخصية أو الأسرية المرتبطة بالسكن على تهديد تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى أو الانتقاص منها.[6]وهذا معناه ضرورة ملاءمة التكاليف المرتبطة بالسكن مع دخل الفرد.

ومن جانبنا، نرى أن هناك من الدول من تعدت في تجسيدها لمفهوم السكن اللائق على أرض الواقع إلى جانب حرصها على توفير المعايير السابقة الذكر، إلى سعيها إلى إنشاء سكنات لائقة ومستدامة، تقوم على الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة المتمثلة في إنشاء سكنات ذو أبعاد اقتصادية اجتماعية وبيئية تضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية في الاستفادة من سكن مستدام.

وبالتالي تعدى الهدف هنا مجرد توفير سكن إلى هدف توفير سكن مستدام يكفل للفرد حيازة سكن لائق يحترم البعد البيئي، مما يخلق مجتمعاً آمنا صحيا وبيئيا، وهو ما تجسد فعلا في بعض الدول كدولة الإمارات العربية التي تعتبر دولة سباقة في إنشاء مدن مستدامة ومدن خضراء.

لأن الحاجة إلى السكن حاليا أصبحت لا تقتصر فقط على مجرد أسقف وجدران تأوي الفرد، بل تتعداه إلى توفير سكن لائق متكامل من عدة نواحي سواء الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، وكذا الجمالية، على نحوٍ يحقق رغبات الأفراد الحاليين مع مراعاة حق الأجيال المستقبلية في السكن اللائق استجابةً لمفهوم التنمية المستدامة.

المحور الثاني:تأثير السكن غير اللائق على الصحة العامة

---

[1]- نفس المرجع.
[2]- شوقي قاسمي، مرجع سابق، ص 192.
[3]- نفس المرجع.
[4]- عبد الرحمن محمد عيسوي، علم النفس البيئي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 1997، ص 43.
[5]- المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، مرجع سابق، ص 04.
[6]- التعليق العام رقم 04 فقرة 08/ج، للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 جانفي 2024 http://hrlibrary.umn.edu/arab/GC4.pdf

ترتبط فرص الأفراد في التمتع بصحة جيدة ارتباطًا وثيقًا بالظروف التي ينشؤون فيها ويتعلمون ويعيشون ويعملون فيها، فإذا كانت مجموعة من الأفراد تعيش في مساكن غير لائقة لا تتوفر على أدنى معايير السكن اللائق، بالتبعية سيكون لديها أقل فرص للوصول إلى التعليم أو العمل، والخدمات الأساسية الأخرى، وكذا فرص محدودة أو منعدمة لأدنى شروط للرعاية الصحية.[1]

يعتبر الاعتراف بعلاقة السكن بصحة الأفراد موضوعا مهما لم يتم التسليم به حديثا، بدليل أنه قد تممعالجته إلجانب عوامل أخرى مؤثرة على الصحة العمومية خلال المؤتمر الدولي الأول لتعزيز الصحة العامةسنة 1986 في أوتاوا، إضافةً إلى معالجته ضمنإعلان ريو السياسي سنة 2011 بشأن المحددات الاجتماعية للصحة، أين تم من خلالهربط السكن بشكل مباشر كمحدد اجتماعي لصحة الأفراد، وهو ما يعكس الاعتراف والالتزام العالميين بالحد من تأثير آثار العيش في سكنات غير لائقة على صحة شاغليها.[2]

كما نشرت منظمة الصحة العالمية سنة 2018 بعض المبادئ التوجيهيةالمتعلقة بالسكن والصحة،تضمنت بعض العواقب الصحية التييمكن أن تحدث نتيجةً لظروف السكن السيئة كالانزلاقات، السقوط، الصدمات النفسية، الإجهاد، العزلة، مخاطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي، مخاطر القلب والأوعية الدموية والتعرض للأمراض المعدية، وهي كلها عواقب ونتائجمرتبطة بشكل مباشر بظروف السكن غير اللائقة، والتي يمكن أن تؤثر بشكل خاص على الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة والأشخاص ذوي الإعاقات المتعددة.[3]

وهو ما يعني أن جودة السكن ومدى ملاءمتها مع المستوى المعيشي المناسب تؤثر لا محالة وبشكل مباشر على الصحة العامة، فمثلا تعتبر نسبة ملوثات الهواء داخل السكنات ومستوى الضوضاء والضجيج وغير ذلك من العوامل السلبية عواملاً تجعل من السكن غير لائق، ولا يحقق المعنى المرجو من مصطلح "سكن" الذي يقابله معنى الهدوء والاستقرار[4]النفسي والبدني.

ورغم أن الشعور بالضغط والاجهاد هو حالة طبيعية ترافق الحياة اليومية لكل الأفراد، غير أن عدم ملاءمة السكن في ظل عدم استجابته للكثير من متطلباتالمستوى المعيشي المناسب جراء اتصالها بجملة من العوامل غير الملائمة لحياة هادئة مثل الضوضاء، الاكتظاظ، الحرارة، التلوث، غياب وسائل النقل، البعد عن مقر العمل، والمشاكل الاجتماعية... كل هذه العوامل وغيرها تتجمع لتشكل عامل ضغط يثقل كاهل شاغلي السكن غير اللائق، مما قد يتسبب في كثير من الأحيان في إحداث تأثير سلبي جلي على صحتهم الجسدية والنفسية، وهنا يتحول المسكن من مكان للراحة والهدوء إلى مصدر للقلق والتوتر، مما يجعل مسألة العيش فيه تصبح خيارا للمضطر الذي لا يملك بدائل أخرى، فيصبح السكن بمثابة مرقد لا غير.[5]

وفي هذا الصدد، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار رقم 115/66بشأن أوجه الصلة بين الصحة والبيئة والكوارث الطبيعية العلاقة بين المسكن غير اللائق والتأثير السلبي على الصحة العامة، ومما جاء فيه: "... تعد التنمية الحضرية غير المستدامة، وخاصة في الأحياء الفقيرة، من العوامل الرئيسية المتسببة في تلوث الهواء في المناطق الحضرية، والإصابات في حوادث المرور، والإسكان غير الآمن وغير الصحي والخمول البدني من جراء سوء التخطيط الحضري. وتساهم كل هذه العوامل في الارتفاع الملحوظ في معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية، من قبيل أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض التنفسية والسكري الناتج عن السمنة، كما أن عدم توافر الطاقة النظيفة يشكل عاملا مؤثرا بشدة في تلوث الهواء المنزلي في المناطق الحضرية والريفية على حدٍ سواء، ويؤدي عدم توفير خدمات الصرف الصحي للأسر وسوء إدارة النفايات المنزلية والزراعية مثل مخلفات تربية المواشي، إلى نشوء مخاطر على صعيد المرافق الصحية قد تكون مصدرا لتفشي الأمراض الوبائية".[6]

وبالتالي، أصبح من المسلم به أن للسكن غير اللائق تأثيرا سلبيا بالغاً ومباشراً على صحة الأفراد بكل فئاتهم، ومنها فئة الأطفال، حيث يتأثر المستوى الصحي لهم بشكل عام تأثراً كبيراً بنوعية السكن الذي يعيشون فيه، بسبب احتياجاتهم الخاصة في ظل وجودهم في سكن غير لائق، وهذا التأثير يطال نموهم الصحي الطبيعي وتمتعهم بمجموعة كاملة من حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التعليم والصحة والأمان الشخصي. وفي هذا الصدد كشفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (منظمة اليونيسيف) في تقريرها عن حالة الأطفال في العالم سنة2005 أن أكثر من ثلث الأطفال في الدول النامية، أي أكثر من 640 مليون طفل، لا يعيشون في سكن لائق.[7]

وبالرغم من أن وجود الملايين من أطفال الشوارع على مستوى العالم يشكل العلامة الأبرز على افتقار الأطفال للمأوى، إلا أن هناك حالات أخرى نتجت عن عدم تمتعهم بسكن لائق، فضيق المساكن المتسمة بالازدحام أو كثرة الضجيج فيها أو تداعيها يضعف بشكل

---

[1]- Organisation Mondiale de la Santé, Conseil exécutif. Déterminants sociaux de la santé, Rapport du Directeur général, 6 janvier 2021 : https://apps.who.int/iris/handle/10665/359798, consulté le 25/01/2024.

[2]- Maï PAULUS : Le logement, un facteur aggravant l'état de santé, Analyse Esenca 2023, Bruxelles, p.06.

[3] - Organisation Mondiale de la Santé, « Lignes directrices relatives au logement et à la santé, résumé d'orientation » : https://www.who.int/fr/publications-detail/WHO-CED-PHE-18.10, consulté le 25/01/2024.

[4]- شوقي قاسمي، مرجع سابق، ص 199.

[5]- نفس المرجع.

[6]- الجمعية العامة للأمم المتحدة: تقرير منظمة الصحة العالمية عن الصحة العامة والسياسة الخارجية تعليقا عن قرار الجمعية العامة بشأن أوجه الصلة بين الصحة والبيئة والكوارث الطبيعية، رقم 115/66، ، الدورة السابعة والستون البند 123، 12 سبتمبر 2012، ص06.

[7]- المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، مرجع سابق، ص 19.

خطير نمو الأطفال وصحتهم، وكذلك قدرتهم على التعلم أو اللعب. كما أن الافتقار إلى سكن لائق يزيد من معدل وفيات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة.وفي نفس الوقت يشكل تلوث الأماكن المغلقة الناتج بوجه خاص عن رداءة المواقد وقلة التهوية أخطر أشكال الملوثات الكيميائية التي تؤثر على صحة الأطفال،[1]وهو ما يصطلح على تسميته بأمراض الأماكن المغلقة.

ومن جانب آخر يُعد الحصول على الخدمات الأساسية المتصلة بالمسكن، مثل المياه الصالحة للشرب وتوفر قنوات الصرف الصحي، عاملاً أساسياً لضمان صحة الأطفال، فالواقع أثبت على وجه التحديد أن أمراض الإسهال تحصد أرواح ما يقارب مليوني طفل كل سنة، ترجع أسبابها في 80% إلى 90% من هذه الحالات إلى المياه الملوثة وعدم كفاية قنوات الصرف الصحي.[2]

ومن جانب آخر، يعتبر مشكل الضجيج والضوضاء مشكلا موجوداً باستمرار في الحياة اليومية، وأن تأثيراته على الصحة معترف به بشكل متزايد حسب تقارير منظمة الصحة العالمية لسنتي 2011 و2018، وبالتالي يمكن أن يكون للتعرض للضجيج لفترات طويلة تأثيرات مباشرة على نظام السمع(طنين الأذن، وفقدان السمع)، أو على اضطرابات في النوم يمكن أن تؤدي إلى التعب والنعاسالنهاري، وتأثيراته على الوفيات والأمراض القلبية الوعائية وارتفاع ضغط الدم الشرياني وكذا الاضطرابات على مستوى المهارات المعرفية لدى الأطفال.[3]

ومن الأمثلة الواقعية في الجزائر ما تمثل في المساكن الجاهزة والتي شكلت نسبة معتبرة من حجم الحظيرة الوطنية للسكن في الجزائر بغرض تلبية أكبر عدد ممكن من طلبات السكنات في وقت قصير، لكنها تحتوي على مادة الأميونت المسرطنة، حيث تقضي تدابير العمل بها ألا تتجاوز الحدود القصوى لاستخدامها مدة 30 سنة فقط[4]، لكن هذا لم يمنع من وقوع نتائج سلبية تمس شاغليها كالمعاناة من حجم الضجيج المرتفع فيها، والأعمال الجارية داخل العمارة على الدوام إثر حدوث عطب بالإمدادات الكهربائية أو بالصرف الصحي بسبب وقوعها باستمرار، مما يتسبب في أضرار نفسية كقلة التركيز والاضطراب، زيادة حالات التوتر وسرعة الانفعال، وكذا أضرار صحية مثل الضرر الذي يحدث على مستوى المراكز العصبية المسؤولة عن حاسة السمع، ارتفاع الضغط الدموي، الإرهاق الجسدي[5]...

كما يعد عامل الإضاءة الطبيعية داخل السكناتأيضا من العوامل المؤثرة مباشرة على صحة شاغلي السكن غير اللائق؛ فالتعرض للضوء الطبيعي يساهم في مادة إفراز الميلاتونين وفيتامين د، وفي المقابل ينتج عن التعرض القليل جدًا للضوء الطبيعي اضطرابات النوم والمزاج، ألم في العضلات، وكذا التعب الذي يمكن أن يكون عاملا محفزا لبعض الأمراض، مثل مرض إعتام عدسة العين.

كما يمكن للتعرض لدرجات الحرارة القصوى كذلك أن تولد ظروفا صحية سيئة وتساهم في زيادة الحوادث المنزلية[6]، في حالة لم يكن السكن ملائماً للحماية من درجة الحرارة المرتفعة أوكانت المواد المستعملة في البناء مساعدة على رفع درجة الحرارة داخل السكن.

فكل ما سبق ذكره من تأثيرات ومضاعفات سلبية تحدث نتيجة حيازة مساكن لا تتوفر على أدنى معايير السكن اللائق، حتى وإن لم تكن تأثيرات آنية فإنها ستظهر حتما على المدى الطويل، وهو ما يؤكد على ضرورة الحرص على إعطاء كل معيار من معايير السكن اللائق حقه من الدراسة القبلية، كمعيار الموقع الملائم، ومعيار ملاءمة الاحتياجات النفسية لشاغلي السكن لما لها من تأثير سلبي على صحة الأفراد أكده الواقع يمكن تلافيه مسبقا.

خاتمة

يضمن الدستور الجزائري لكل مواطن، وفق الشروط المعمول بها، الحق في "السكن" لا غير دون الالتزام بضمان سكن لائق بموجب المادة 63 من التعديل الدستوري لسنة 2020، بينما تم الالتزام بضمان مجموعة من الحقوق الدستورية الأخرى التي تحفظ للإنسان كرامته وسلامته الصحية بموجب المادة 39 منه.

وهو ما يأخذنا إلى المحاولات المستمرة للدولة الجزائرية للقضاء على أزمة السكن، في سباق مع الزمن قصد الإسراع قدر الإمكان لإعطاء صورة إجمالية تعبر كماً وليس نوعاً على اهتمام الدولة المستمر بحل هذه الأزمة، مما خلق في النهاية حلول تمثلت في علب سكنية اسمنتية لا ترق إلى المعايير المعتمدة لتحديد إذا السكن لائقا أم غير لائقٍ.

---

[1]- المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، مرجع سابق، ص 20.

[2]- المفوض السامي لحقوق الانسان، الحق في السكن اللائق، مرجع سابق، ص21.

[3]- Anne Roué-Le Gall, Marie-Florence Thomas, Clément Deloly Julie Romagon, Bob Clément, et Cécile Nassiet : Guide ISadOrA (Intégration de la Santé dans les Opérations d'Aménagement), clefs 05 – Qualité des logements, France Mars 2020, p.03.

[4]- شوقي قاسمي، مرجع سابق، ص 199.

[5]- نفس المرجع.

[6] -Anne Roué-Le Gall, Marie-Florence Thomas, Clément Deloly Julie Romagon, Bob Clément, et Cécile Nassiet :, Op.cit, p.04.

مما خلق سياسة عامة للإسكان تقوم على المعيار الكمي وليس النوعي للسكنات والذي لا يلبي الاحتياجات الأساسية الاقتصادية والبيئية للأفراد، مما خلق سياسة إنتاج سكنات وليس سياسة تطوير سكنات إلى سكنات لائقة، بالرغم من توفر الوسائل القانونية الكفيلة بتأطير العملية قانونيا.

بينما المتعارف عليه بناءً على مبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان أن معنى ومضمون الحق في سكن لائق يتجاوز مجرد حق الفرد في شكل المبنى المتكون من أربعة جدران وسقف يحميه من العوامل الخارجية، إلى الحق في سكن ذو أبعاد شكلية ومادية وثقافية وبيئية وكذا صحية تعمل على خلق بيئة ملائمة متكيفة مع الأصناف المختلفة لمستويات ودخل الأفراد.

حيث أن تأثير نوعية السكن على جودة حياة الفرد أمر تم تأكيده في العديد من المناسبات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، ومن أوجه هذا التأثير ما أكدته منظمة الصحة العالمية عن التأثير السلبيللسكن غير اللائق على جودة السلامة الصحية للفرد، وهو ما نرجعه إلى سوء التخطيط على المدى الطويل في عملية الإسكان.

حيث توصلنا في دراستنا إلى أن السكن غير اللائق هو السبب المباشر في العديد من الأمراض والمضاعفات الصحية، التي كان من الممكن تلافيها منذ البداية لو أنه تم التخطيط لمواجهة أزمة السكن بإنشاء مجمعات سكنية تتناسب ودخل الأفراد، وتحتوي على عوامل وقائية تضمن له السلامة الصحية من كل تأثير سلبي قد ينشأ جراء شغل سكن غير لائق، كأن لا يتم اختيار وعاء عقاري لبناء مجمعات سكنية يقع على ضفاف وادي ملوث تنبعث منه الروائح الكريهة والحشرات، ومعروف أن الحشرات بدورها ناقلة لعدة أمراض معدية.

أو أن يتم بناء جدران السكنات وفق معايير بناء تقنية تمنع مستوى معين من أنواع الضجيج الخارجي، وهو ما بيناه في متن الدراسة عن الأمراض التي يمكن أن تصيب الفرد جراء تعرضه لمصادر ضجيج لفترة زمنية طويلة. إلى جانب الأمراض النفسية المتعددة إذا ما شكّل السكن مصدر تعب نفسي وليس مصدر طمأنينة وسكينة.

وعلى هذا، نوصي بأن يتم الأخذ بعين الاعتبار بكل المعايير المذكورة في متن الدراسة لخلق سكنات لائقة تحفظ للإنسان كرامته وسلامته الصحية، باعتبار أن الأسرة هي الخلية الأساسية لتكوين مجتمع سليم فكريا وأخلاقيا وصحيا، فكيف ننتظر خلق مجتمع صحي في ظل أسر تعاني صحيا من جراء العيش في سكنات غير لائقة، وما ينجر عن ذلك من خلق بؤر غير صحية تجد الدولة نفسها مجبرة على مجابهتها من ميزانية الخزينة العمومية؟